



ورقة بحثية

نزاهة تمويل البحث العلمي في الغرب:

بين الاستقلال وغسيل السمعة

14-3-2026

تصدير

لم يعد تمويل البحث العلمي في الغرب مسألة مالية محايدة يمكن فصلها عن سياقات القوة والنفوذ وأهداف غسيل السمعة وإعادة تشكيل الصورة العامة، بل أصبح عنصرًا وأداة رئيسية تعيد رسم حدود الاستقلال الأكاديمي ويؤثر في أولويات إنتاج المعرفة وتوزيع الاعتراف داخل الحقل العلمي. فقد شهدت الجامعات ومراكز البحث الكبرى خاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسارعًا ملحوظًا في توسيع عمليات استقطاب التمويل الخاص، عبر حملات التبرعات الكبرى، وتأسيس الصناديق الاستثمارية الدائمة، وتعزيز الشراكات مع الأفراد ذوي الثروات الضخمة والمؤسسات العابرة للحدود. ولم يعد هذا التوجه مجرد خيار تمويلي، بل تحول إلى استراتيجية مؤسسية مركزية لتعزيز المكانة التنافسية والقدرة على التوسع والابتكار.

ومع هذا التوسع المنهجي في استقطاب رأس المال الخاص، لم يعد التمويل مجرد مورد إضافي لدعم المختبرات والمنح والبرامج البحثية، بل أصبح شريكًا فاعلًا في تشكيل البيئة الأكاديمية ذاتها. وهنا لا تتعلق الإشكالية بحجم الأموال أو بوعود المتبرعين المعلنة، بل بطبيعة العلاقة المتبادلة بين المال والاستقلالية الأكاديمية ومعايير وقواعد الشفافية لهذا التمويل وأهدافه الحقيقية، فطرحنا أسئلة من عينة: من يمول إنتاج المعرفة؟ وبأي شروط ظاهرة أو ضمنية؟ وما الذي يمنح في المقابل من اعتراف رمزي، ووجاهة اجتماعية، وحق وصول إلى دوائر النخبة العلمية وصناعة القرار داخل المؤسسات الأكاديمية؟

إن التمويل، في هذا السياق، لا يعمل فقط كأداة دعم تقني، بل كألية لإعادة توزيع المكانة داخل المجال العام الغربي. فالارتباط بجامعة مرموقة أو مركز بحثي عالمي يمكن أن يتحول إلى شهادة أخلاقية ضمنية تمنح الممول صورة الداعم للتقدم والعلم والإنسانية، حتى في الحالات التي تكون خلفيته القانونية أو الأخلاقية موضع مساءلة جسيمة. ومن هنا تبرز خطورة ظاهرة «غسيل السمعة» عبر بوابة الجامعات؛ حيث يمكن لبعض الفاعلين بمن فيهم القتلة والمجرمون

ومغتصبو النساء والأطفال أن يوظفوا التبرعات والهبات لإعادة بناء صورتهم العامة، وصياغة سردية بديلة عن أنفسهم قائمة على دعم البحث والابتكار، بما يسمح بإعادة إدماجهم رمزيًا في شبكات النخبة وتخفيف الوصمة الاجتماعية المرتبطة بجرائمهم.

وفي هذا الإطار، تتحول المكانة العلمية إلى رأس مال رمزي بالغ التأثير؛ إذ يمنح الارتباط بالمؤسسة الأكاديمية شرعية اجتماعية لا تقتصر على المجال العلمي، بل تمتد إلى المجال العام؛ حيث تُستثمر صور اللقاءات مع العلماء، والمكاتب داخل الحرم الجامعي، وحضور الفاعليات البحثية، لإنتاج انطباع بالقبول والاعتراف. وهنا تتجلى المفارقة البنيوية: أن الفضاء الذي يُفترض أن يكون حارسًا للحقيقة والمعايير الأخلاقية قد يتحول تحت ضغط التنافس المؤسسي ورهانات السمعة إلى منصة لإعادة إنتاج الشرعية لمن ارتبطت أسماؤهم بالعنف والاستغلال والجرائم الأخلاقية الفادحة.

وتأتي حالة الملياردير الأمريكي «جيفري إبستين» كنموذج كاشف لهذه البنية المختلة؛ إذ تُظهر كيف يمكن لممول أدين بجرائم خطيرة أن يستخدم التبرعات وبناء العلاقات النخبوية لإعادة تموضعه داخل دوائر العلم والابتكار، وأن يحوّل الارتباط بمؤسسات أكاديمية مرموقة إلى شبكة حماية رمزية تتجاوز الحقائق الجنائية والأخلاقية. فبدلاً من أن تكون الإدانة نهاية للحضور العام، أصبح التمويل قناة لإعادة الاندماج في المجال النخبوي، وإعادة تشكيل السردية حول شخصه بوصفه داعماً للعلم.

وعليه، لا تكتفي هذه الدراسة بسرد الوقائع، بل تسعى إلى مساءلة البنية المؤسسية الأكاديمية الغربية ذاتها: كيف تُتخذ قرارات قبول التمويل؟ وما مدى صرامة آليات التدقيق الأخلاقي؟ وهل تكفي السياسات المكتوبة لضمان النزاهة، أم أن اعتبارات التنافس والتموضع الدولي تدفع المؤسسات إلى تسويات

غير معلنة؟ إن القضية، في جوهرها، لا تتعلق بحالة جيفري إبستين بمفرده، بل بسؤال أوسع حول العلاقة بين المعرفة والسلطة، وحول الكلفة الأخلاقية لنموذج تمويل يجعل السمعة العلمية قابلة للتداول في سوق النفوذ وشبكات الجريمة المشبوهة، بما يسمح لبعض مرتكبي الجرائم الجسيمة شراء موقع ونفوذ داخل أعرق المؤسسات العلمية في العالم.

وعليه، فإن صيانة مصداقية المعرفة لا تتوقف عند جودة الإنتاج العلمي، بل تتطلب مراجعة نقدية مستمرة لبنية ونزاهة التمويل، وضماناً ألا تتحول الجامعات إلى منصات لإعادة تدوير النفوذ وغسيل السمعة تحت غطاء دعم العلم والبحث.

أ. محمد مرعي

رئيس وحدة دراسات الإعلام والرأي العام

إعداد

أ. سلمى عبد المنعم

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشكل نزاهة التمويل والدعم للمؤسسات العلمية في الغرب إحدى القضايا البنيوية المركبة التي تتقاطع فيها المعرفة مع موازين القوة والنفوذ. فالجامعات ومراكز البحث في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على التمويل الخاص كركيزة موازية - بل أحياناً بديلة - للتمويل العام، في ظل تحولات اقتصادية وسياسات تشفوية أعادت تشكيل دور الدولة في رعاية البحث العلمي. وتعكس تقديرات التبرعات السنوية التي تبلغ مليارات الدولارات في الولايات المتحدة وما يزيد على مليار جنيه إسترليني في بريطانيا وإيرلندا حجم الاندماج العميق لرأس المال الخاص في البنية المعرفية، بما يجعل التمويل ذاته فاعلاً سياسياً ضمن حقل إنتاج المعرفة، وليس مجرد مورد محايد.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن التمويل الخاص لم يعد عنصراً داعماً محايداً للبحث العلمي، بل بات فاعلاً بنويًا يعيد تشكيل موازين القوة داخل المجال الأكاديمي الغربي، ويوجه أولويات المعرفة ضمن شبكات النفوذ الاقتصادي والسياسي. ومن خلال تحليل أنماط التمويل في الجامعات الكبرى، تتناول الدراسة أثر هذا التشابك على استقلالية القرار العلمي، وعلى إنتاج الشرعية المؤسسية، وعلى احتمالات توظيف البحث كأداة لإعادة توزيع الرمزية والسلطة داخل المجال العام.

وفي هذا السياق، تعتمد الورقة على دراسة حالة جيفري إبيستين بوصفها مثالاً كاشفاً على قابلية المؤسسات العلمية للاستغلال الرمزي؛ حيث يكشف النموذج كيف يمكن للموارد المالية والعلاقات النخبوية أن تُستخدم لإعادة تأهيل السمعة وتوليد رأس مال معنوي يتجاوز الحقائق القانونية والأخلاقية. ولا يقتصر الأمر على الجانب المالي فحسب، بل يمتد إلى فشل أخلاقي وقيمي أعمق؛ حيث تظهر بعض المؤسسات الأكاديمية الغربية ازدواجية في تطبيق مبادئها - كحرية التعبير والحياد - فتسمح بمنصات لأصوات مثيرة للجدل في سياقات معينة بينما تقمع أخرى تحت ضغوط سياسية أو اجتماعية؛ مما يضعف مصداقيتها كفضاءات للمعرفة الحرة والنزيهة. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى مساءلة حدود النزاهة المؤسسية وطرح تساؤلات نقدية حول قدرة هذه المؤسسات - رغم ادعائها الاستقلال والجدارة - على مقاومة اختراق رأس المال والنفوذ.

أولاً:

مصادر التمويل العلمي والفاعلون المؤثرون في المجال الأكاديمي

لطالما قدّمت الجامعات الغربية نفسها في الخطاب الدولي بوصفها الفضاء المعرفي الأكثر تقدماً وانفتاحاً، ومركز الثقل العالمي لإنتاج العلم وتداوله؛ حيث تُرفع شعارات العالمية والجدارة والاستقلال الأكاديمي باعتبارها مبادئ حاکمة لا تقبل المساومة. وفي هذا التصور، تم تقديم المؤسسات الأكاديمية الغربية كحاضنات للمعرفة بلا حدود جغرافية أو أيديولوجية، تُدار وفق معايير شفافة وتُمنح فيها الأولوية للكفاءة والبحث الحر بعيداً عن الضغوط السياسية أو الاقتصادية. وقد أسهم هذا الخطاب في ترسيخ قوة رمزية ناعمة لهذه المؤسسات، بحيث يصبح الارتباط بها علامة على الشرعية العلمية والاعتراف الدولي. غير أن هذه الصورة المثالية لا تعكس بالضرورة كامل الواقع؛ إذ تكشف القراءة المتأنية أن إنتاج المعرفة ذاته يرتبط ببني تمويلية معقدة تتداخل فيها اعتبارات النفوذ والمصلحة وبناء السمعة.

ومن هنا تبرز إشكالية نزاهة التمويل العلمي، التي ترتبط بتراجع الموارد العامة وحدود قدرة الدولة على تمويل البحث، وهو ما دفع المؤسسات الأكاديمية إلى الانفتاح على مصادر دعم خاصة وعابرة للحدود. هذا التحول لا يعكس مجرد تنويع للموارد، بل يطرح سؤالاً حول طبيعة العلاقة بين المعرفة ورأس المال؛ فالتمويل ليس فعلاً خبيراً خالصاً، بل ممارسة تتشابك فيها حسابات النفوذ والسمعة والمصالح الاستراتيجية. وقد يسعى الممول، إلى جانب دعم البحث، إلى تحقيق مكاسب رمزية أو سياسية أو اقتصادية، أو إلى إعادة تشكيل صورته العامة. وهكذا تتحول الأزمة من كونها نقصاً في الموارد إلى مسألة تتعلق بمن يمول، وبالخط الفاصل بين دعم المعرفة وتوجيهها، وبين الشراكة المشروعة وتسلل الأجنداث الخاصة إلى فضاء يفترض أن يقوم على الاستقلال والحياد.

وفي هذا السياق تتخذ القضية بعداً أكثر حساسية عندما تُستخدم المؤسسات العلمية كمساحات لغسل السمعة؛ إذ يمنح الارتباط بالجامعات للممول صورة الداعم للتقدم والابتكار، حتى في الحالات التي تكون خلفياته محل جدل أو مساءلة، كما في حالة جيفري إبستين الذي استخدم تبرعاته لهارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لإعادة بناء صورته كداعم للعلم رغم إدانته الجنائية.

ومع اتساع الاعتماد على التمويل الخاص، لم تعد مسألة دعم البحث العلمي مجرد مسألة مالية بحتة، بل أصبحت خريطة معقدة من النفوذ والسلطة والاهتمامات السياسية والرمزية. فقبل أن نفهم تأثير التمويل على استقلالية البحث وصياغة الأجنداث العلمية، من الضروري تفكيك طبيعة الممولين والجهات التي تقف خلف تقديم هذه الموارد، وكيف تتشابك مصالحهم مع أهداف المؤسسات الأكاديمية، لتوضيح الحدود الدقيقة بين دعم المعرفة والخضوع للأجنداث الخاصة، وهكذا يصبح فهم طبيعة الممولين ومصالحهم خطوة أولى لا غنى عنها لكشف الحدود بين دعم المعرفة والخضوع لأجنداث خاصة.

أ. النخب المالية فائقة الثراء (المليارديرات):

يضخ بعض أصحاب الثروات الهائلة موارد مالية كبيرة في برامج ومراكز بحثية مختارة، بما يعكس أولوياتهم الفكرية ومصالحهم الرمزية والسياسية. هذا النوع من التمويل يمنح نفوذًا غير مباشر في توجيه الاهتمامات البحثية وصياغة الأجندات العلمية، كما ظهر في حالات مرتبطة بشخصيات مثل تشارلز كوتش¹ وجيفري إبستين²؛ حيث تجاوز الدعم المالي مجرد التبرع ليصبح أداة لإعادة إنتاج السلطة الرمزية داخل المجال الأكاديمي.

ب. الشركات والكيانات الاقتصادية الكبرى:

تشارك الشركات متعددة الجنسيات في تمويل الأبحاث المرتبطة بقطاعاتها الصناعية، وهو ما يخلق تداخلًا بنيويًا بين المعرفة والمصلحة التجارية. دعم شركات الطاقة والتكنولوجيا مثل شل، إكسون موبيل، هواوي، وجوجل، يطرح أسئلة جديدة حول حدود الاستقلال البحثي وحرية تحديد أولويات البحث في ظل مصالح تجارية واضحة³.

ج. الدول والفاعلون الحكوميون عبر الحدود:

توظف بعض الحكومات التمويل الأكاديمي كأداة نفوذ ناعم لبناء حضور معرفي دولي، سواء عبر دعم مراكز بحث أو إنشاء برامج تعاون أو فروع تعليمية خارجية. وقد ارتبطت مبادرات تمويلية بدول مثل الصين، قطر، السعودية، وروسيا وغيرهم في إطار استراتيجيات واضحة لاستثمار المعرفة في تعزيز القوة الجيوسياسية والتأثير الدولي⁴.

د. المؤسسات الخيرية ووسطاء التمويل:

تلعب بعض المؤسسات الخيرية والوسطاء الماليون دورًا في تمرير التمويل بصورة غير مباشرة؛ مما يصعب تتبع المصدر الحقيقي للأموال ويخلق طبقات من الغموض المؤسسي. هذا النمط يفتح المجال لإعادة توجيه الموارد أو إخفاء ارتباطاتها الأصلية، ويثير تساؤلات مهمة حول الشفافية والمساءلة داخل النظام الأكاديمي⁵.

ثانياً:

التمويل الخاص كمحدد بنيوي لعمل المؤسسات العلمية الغربية

في ظل التحديات المتزايدة أمام تمويل البحث العلمي من الموارد العامة، باتت الجامعات الكبرى تعتمد بشكل متزايد على التمويل الخاص كمصدر أساسي لدعم برامجها البحثية والمرافق الأكاديمية، هذا التحول لا يعكس حاجة المؤسسات للموارد فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على التأثير المحتمل لمصادر التمويل في توجيه أولويات البحث واستقلالية الجامعات. ومن خلال استعراض بيانات السنوات المالية الأخيرة، يمكن تقدير مدى اعتماد هذه المؤسسات على التبرعات والإرث والصناديق الاستثمارية الدائمة، وفهم الدور الذي من الممكن أن يلعبه القطاع الخاص في توجيه المشهد الأكاديمي الحديث⁶.

فعند النظر إلى بيانات السنة المالية 2025/2024، يظهر بوضوح حجم التمويل الخاص الذي تتلقاه الجامعات الكبرى وما يعكسه من اعتماد متزايد على التبرعات والإرث كمصدر رئيسي لدعم البحث والتعليم. فقد تلقت جامعة أكسفورد نحو 395 مليون جنيه إسترليني للجامعة الرئيسية والكليات مجتمعة، وهو ما يشكل نحو 54-50% من الإيرادات غير التشغيلية للكليات، بينما يمثل نحو 22% من إيرادات الجامعة الرئيسية؛ مما يجعل التبرعات عنصراً جوهرياً لدعم الطلاب والمرافق والأبحاث⁷.

وبالمثل، سجلت جامعة كامبريدج تبرعات بقيمة 107.3 مليون جنيه إسترليني؛ أي نحو 8-6% من الإيرادات الكلية للمجموعة؛ مما يجعلها مصدراً مهماً لكنه ليس الأكبر؛ إذ تأتي غالبية الإيرادات من خدمات النشر والامتحانات ومنح البحث⁸.

أما في الولايات المتحدة، فيتضح الاعتماد الأكبر على التمويل الخاص؛ حيث حققت جامعة هارفارد تبرعات للاستخدام الجاري بلغت 629 مليون دولار، بالإضافة إلى 364 مليون دولار ضمن صندوق الاستثمارات الدائم، لتشكل التبرعات والاستثمارات نحو 46% من الإيرادات التشغيلية الإجمالية، فيما تصل توزيعات الصندوق وحدها إلى 37% من الإيرادات⁹. كما سجل معهد معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تبرعات وإرث بقيمة 680 مليون دولار، منها 400 مليون دولار مخصصة للعمليات الجارية، ليشكل التمويل الخاص نحو 52% من الإيرادات التشغيلية، فيما تصل توزيعات الصندوق الاستثماري إلى نحو 31-29%، وهو ما يؤكد الاعتماد الكبير على التبرعات والموارد الخاصة كمحرك رئيسي للبحث والابتكار¹⁰.

وبالانتقال من حجم التمويل إلى أثره، يتضح أن هذا الاعتماد على الموارد الخارجية لا يقتصر على دعم البنية التحتية والبرامج البحثية فحسب، بل يمتد تأثيره إلى توجيه الإنتاج العلمي نفسه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ. التأثير المباشر للتمويل:

يفرض بعض الممولين شروطًا صريحة أو ضمنية تتحكم في اختيار الباحثين للموافقة على المشاريع، أو إعادة صياغة المناهج التعليمية. فقد أشرف تشارلز كوتش على تبرعات تجاوزت 458 مليون دولار لأكثر من 550 جامعة أمريكية ومنظمات تعليمية منذ عام 2005؛ مما أسهم في تعديل المناهج الاقتصادية، وتعيين أساتذة مؤيدين لأفكار الليبرالية الاقتصادية، ودعم بحوث تخدم مصالح صناعة الوقود الأحفوري مع تقليل التركيز على التغير المناخي. 11 وفي جامعة جورج ميسون، التي تلقت أكثر من 179 مليون دولار، سمحت اتفاقيات التبرع لكوتش بالتأثير المباشر على التوظيف والمناهج؛ مما أثار مخاوف جدية حول استقلالية البحث الأكاديمي وحياد المعرفة.¹²

ب. التأثير غير المباشر للتمويل:

حتى عند غياب الشروط الصريحة، يولد الاعتماد على التمويل ضغطًا خفيًا على الباحثين؛ مما يدفعهم إلى الرقابة الذاتية وتجنب المواضيع الحساسة، أو التركيز على مجالات تفضلها الجهات المانحة. وفي حالات التمويل الأجنبي، كما في برامج الثروات الصينية، تظهر مخاطر سرقة الملكية الفكرية أو نقل التكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري، مثل بحوث الذكاء الاصطناعي، الدرونز، والمتفجرات.¹³ وتشير تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن برامج مثل Thousand Talents أسهمت في نقل المعرفة الأمريكية إلى الجهات العسكرية الصينية؛ مما يهدد التنافسية الوطنية ويكبد الاقتصاد والمجتمع العلمي خسائر جسيمة.¹⁴

ج. التمويل كأداة لغسل السمعة:

أظهرت الدراسات أن الشركات التي تواجه مخالفات بيئية أو مالية تستخدم التبرعات الخيرية لتحسين صورتها العامة؛ مما يضعف نزاهة البحث العلمي. على سبيل المثال، ارتبط دعم شركات الوقود الأحفوري مثل إكسون وشل لمراكز بحثية بتحيز نحو الغاز الطبيعي وتقليل الاهتمام بالطاقة المتجددة، وفقًا لدراسة نشرت في Nature Climate Change عام 2022؛ مما يوضح العلاقة المباشرة بين التمويل والمصلحة الاقتصادية.¹⁵

د. فقدان الثقة في المعرفة والنتائج البحثية:

في قطاع الصحة والأدوية، يتضح كيف يمكن للتمويل الصناعي أن يؤثر على مصداقية البحث العلمي؛ حيث أظهرت مراجعات منظمة Cochrane أن الدراسات المدعومة من شركات الأدوية تميل إلى إظهار نتائج إيجابية للمنتجات الممولة، حتى عند تساوي الجودة المنهجية؛ مما يثير تساؤلات جدية حول حياد الباحثين وموثوقية النتائج.¹⁶ ومثال بارز على هذا التأثير هو دواء ريبوكسيتين، مضاد الاكتئاب من فئة مثبطات إعادة امتصاص النورأدرينالين؛ حيث كشفت مراجعة نشرت عام 2010 في مجلة The BMJ بالاستناد إلى بيانات غير منشورة من شركة Pfizer أن الدراسات المنشورة فقط أظهرت فاعلية إيجابية للدواء مقارنة بالبلاسيبو، في حين أن إدراج البيانات غير المنشورة كشف غياب أي فاعلية، مع زيادة المخاطر الجانبية المحتملة.¹⁷

وتُظهر حالات مثل ما حدث في جامعة برينستون أن التمويل الخارجي قد يكون عرضة لسوء الإدارة؛ إذ جرى تحويل أكثر من 100 مليون دولار من تبرع عائلة روبرتسون المخصص لإعداد طلاب الخدمة العامة إلى استخدامات عامة أخرى. وقد أدى ذلك إلى نزاع قضائي مطوّل انتهى بتسوية مالية تعادل قيمة التبرع الأصلية، وهو ما يعكس هشاشة آليات الرقابة المؤسسية.¹⁸

هذه الحالات مجتمعة تؤكد أن الاعتماد المتزايد على التمويل الخاص يهدد استقلالية المعرفة العلمية، ويستدعي إعادة النظر في آليات الرقابة والشفافية داخل المؤسسات الأكاديمية.



ثالثاً:

التمويل الخاص وبناء الشرعية الرمزية في الحقل الأكاديمي - حالة جيفري إبستين

يمثل الانتقال من دراسة البنى التمويلية المجردة إلى تحليل الحالات الواقعية خطوة مركزية لفهم ديناميات النفوذ داخل المجال الأكاديمي. في هذا الإطار، تبرز حالة جيفري إبستين كنموذج توضيحي يسلط الضوء على التعقيدات المرتبطة بالتمويل الخاص والشرعية المؤسسية، لا سيما في سياق التبرعات الفردية واسعة النطاق. إذ ارتبط اسمه بمجموعة من المبادرات والبرامج البحثية التي أسهمت في تعزيز حضوره داخل شبكات علمية ومؤسسية مؤثرة، سواء من خلال تقديم الدعم المالي المباشر أو الوساطة في توجيه الموارد.

توفر هذه الحالة فرصة لتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها استثمار الموارد المالية في بناء رأس مال رمزي وعلاقات نفوذ ضمن الحقل الأكاديمي، مع الإشارة إلى احتمال تأثير ذلك على تصميم البرامج البحثية، أولويات التمويل، وتوسيع أو تقليص دوائر التعاون العلمي. كما تكشف الدراسة عن التداخل بين الشرعية الرمزية التي يمنحها التمويل والعلاقات الشخصية للممول، وبين استقلالية المؤسسات الأكاديمية في توجيه أولويات المعرفة. ومن ثم، تُبرز الحالة هشاشة آليات الرقابة والتفريق بين التمويل كأداة دعم علمي محايد، وكونه وسيلة لإعادة إنتاج السلطة الرمزية داخل الحقل البحثي¹⁹.

أ. خريطة التبرعات الأكاديمية لجيفري إبستين (1998-2019):

تمثل خريطة التبرعات الأكاديمية لجيفري إبستين (1998-2019) نموذجاً واضحاً لكيفية استخدام التمويل الخاص كأداة نفوذ داخل المؤسسات العلمية. فقد قدم إبستين تبرعات مالية كبيرة ومنتظمة لعدد من أبرز الجامعات ومراكز البحث في الولايات المتحدة طوال هذه الفترة، بما في ذلك السنوات التي تلت إدانته عام 2008. وتشير التقارير الرسمية للجامعات والتحقيقات الصحفية الاستقصائية، مثل نيويورك تايمز وتقرير هارفارد 2020، إلى أن إجمالي هذه التبرعات تجاوز 30 مليون دولار، مع تركيز واضح على برامج بحثية في العلوم الطبيعية والتطور والوراثة²⁰.

وكانت جامعة هارفارد أكبر المتلقين؛ إذ بلغت التبرعات نحو 9.1 مليون دولار بين عامي 1998 و2008، كان الجزء الأكبر منها (6.5 مليون دولار في 2003) مخصصاً لإنشاء ودعم برنامج ديناميكيات التطور، الذي ركز على دراسة التطور باستخدام الرياضيات والنماذج الحاسوبية. واستمر إبستين في استغلال هذه العلاقة حتى بعد إدانته؛ حيث زار البرنامج أكثر من أربعين مرة بين 2010 و2018، وحصل على مكتب خاص داخل المبنى البحثي؛ مما مكّنه من الحفاظ على حضور رمزي وشبكة علاقات مؤثرة²¹.

أما معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، فقد تلقى أكثر من 10 ملايين دولار إجمالاً، منها نحو 850 ألف دولار مباشرة من إبستين بين 2002 و2017، والباقي عبر وسطاء بارزين مثل بيل غيتس وليون بلاك. وقد

ذهبت معظم هذه المبالغ إلى **Media Lab** لدعم أبحاث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، بما في ذلك مشاريع بعد إدانته، رغم محاولات إخفاء اسمه في السجلات الداخلية.²²

بالإضافة إلى ذلك، دعم إبستين مؤسسات بحثية أخرى مثل معهد سانتا في وجامعة أريزونا، وعددًا من الباحثين الأفراد في مجالات الوراثة والتطور، بما في ذلك دعم جورج تشيرش في هارفارد. ولم تكن هذه التبرعات عشوائية، بل تم توجيهها نحو مجالات تتقاطع مع اهتماماته الشخصية المثيرة للجدل، مثل تحسين السلالة البشرية والتكنولوجيا المتقدمة؛ مما جعل التمويل أداة فاعلة في بناء شبكة علاقات مع نخبة علمية مرموقة، وفي الوقت ذاته وسيلة لإضفاء شرعية علمية ورمزية على شخصيته رغم خلفيته المثيرة للجدل.²³

ب. التأثير على برامج البحث في المؤسسات الأكاديمية:

قدم جيفري إبستين تبرعات مالية كبيرة ومنتظمة لعدد من أبرز المؤسسات التعليمية والبحثية في الولايات المتحدة خلال الفترة من أواخر التسعينيات وحتى عام 2019، حتى بعد إدانته عام 2008 بتهم استغلال قاصرات.²⁴

جامعة هارفارد: كانت أكبر متلقٍ لهذه التبرعات؛ إذ حصلت على حوالي 9.1 مليون دولار بين عامي 1998 و2008، كان الجزء الأكبر (6.5 مليون دولار في 2003) مخصصًا لإنشاء برنامج ديناميكيات التطور (Program for Evolutionary Dynamics – PED)، وهو برنامج يركز على دراسة التطور باستخدام النماذج الرياضية والحاسوبية، وشمل أبحاثًا في انتشار الأمراض، السلوك الاجتماعي، والديناميكيات الوراثية. هذا التوجه البحثي كان يتقاطع مع اهتمام إبستين المعروف بـ "تحسين السلالة البشرية"؛ مما أثار تساؤلات لاحقة حول استقلالية أولويات البحث.²⁵

لم يقتصر دور إبستين على تقديم التمويل فقط، بل حصل على مكتب خاص داخل مبنى البرنامج في هارفارد سكوير، وزار المكان أكثر من 40 مرة بين 2010 و2018؛ مما سمح له بالمشاركة في نقاشات علمية واجتماعية مع الباحثين ومنحه نفوذًا رمزيًا واجتماعيًا كبيرًا داخل البرنامج، رغم أنه لم يكن عضوًا أكاديميًا رسميًا.²⁶

كما سعى إبستين إلى استخدام علاقاته المالية لبناء حضور دائم في الحياة الأكاديمية، فقد تم تعيينه كزميل زائر في قسم علم النفس بجامعة هارفارد للعام الدراسي 2005-2006، على الرغم من عدم امتلاكه المؤهلات الأكاديمية النمطية المطلوبة لهذا المنصب، مثل الدكتوراه أو خبرة بحثية متقدمة. جاء هذا التعيين بعد توصية من رئيس القسم آنذاك، الدكتور ستيفن كوسلين، الذي تلقى دعمًا ماليًا سابقًا من إبستين، وهو ما لم يُفصح عنه في الأوراق الرسمية للتعين، ولم تتضمن الإجراءات أي تقييم لتضارب المصالح. دفع إبستين الرسوم المطلوبة وحضر التسجيل، لكنه لم يتابع الدراسة أو يشارك في التدريس، وتقدم للتجديد للعام 2006-2007 وتمت الموافقة، لكنه انسحب بعد اعتقاله في سبتمبر 2006، رغم استمراره في زيارة الحرم الجامعي لسنوات لاحقة؛ مما يعكس فشلًا في تطبيق السياسات بعد الإدانة.²⁷

في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT): تجاوزت تبرعات إبستين 10 ملايين دولار مباشرة وعبروسطاء، معظمها ذهبت إلى Media Lab لدعم أبحاث الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، والتفاعل بين الإنسان والآلة 28، كما اقترح إبستين تمويل مشاريع جديدة مثل مركز "deceptive design" في التطور البيولوجي، وكرسي أستاذية باسم مارفن مينسكي، وبرنامج زمالة بقيمة 12 مليون دولار "antidisciplinary science"؛ مما يعكس محاولته توجيه جزء من الأجندة البحثية نحو اهتماماته في التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في السلوك البشري²⁹.

بالرغم من أن تأثيره لم يكن مباشرًا في تعديل المناهج الدراسية أو فرض نتائج بحوث، فإن التمويل والوصول الشخصي ساعده في تعزيز مجالات معينة مثل التطور والوراثة والذكاء الاصطناعي على حساب مجالات أخرى، وهو ما يعرف بـ «تحديد الأجندة من خلال التمويل»، حيث يسهم الممول في تحديد ما يُبحث فيه وما يُهمل ولو بشكل غير مباشر.

امتد تأثير جيفري إبستين إلى باحثين فرديين بارزين: أبرزهم البروفيسور جورج تشيرش في جامعة هارفارد، المتخصص في تعديل الجينات وإعادة إحياء أنواع منقرضة. فقد عمل إبستين على ربط تشيرش بمتبرعين آخرين، وموّل جزءًا من أبحاثه بشكل غير مباشر؛ مما أدى إلى تدفق 2 مليون دولار إضافية لأبحاث تشيرش³⁰، وهو ما عزز شبكة علاقة إبستين داخل المجتمع العلمي وأكسبه حضورًا مؤثرًا وسمعة كداعم للابتكار العلمي المتقدم. وبعد إدانته عام 2008 وقرار هارفارد برفض أي تبرعات مباشرة منه، لم يتوقف نفوذ إبستين؛ إذ استمر في لعب دور الوسيط؛ حيث قام تشيرش بين عامي 2010 و2015 بتوجيه متبرعين آخرين لدعم أبحاثه؛ مما يعكس قدرة إبستين على المحافظة على نفوذه الرمزي والمالي في الحقل الأكاديمي، رغم القيود القانونية والموقف الرسمي للجامعة.³¹

ج. كيف وظف إبستين الصروح الأكاديمية لغسل سمعته:

بعد إدانته عام 2008 استمر جيفري إبستين في ممارسة نفوذه داخل أعرق المؤسسات العلمية من خلال حضور مستمر وتواصل غير مباشر. فقد زار برنامج ديناميكيات التطور في هارفارد أكثر من أربعين مرة بين 2010 و2018 كما أوضحنا³²، وحصل على مكتب خاص وكارت دخول، كما شارك بانتظام في اجتماعات Media Lab في MIT؛ مما مكّنه من الحفاظ على حضور رمزي واجتماعي يمنحه سلطة ناعمة داخل المجال الأكاديمي.³³

واستثمر إبستين ثروته في بناء شبكة علاقات مع نخبة الباحثين، من بينهم ستيفن هوكينج وستيفن بينكر ومارتن نوفاك وجورج تشيرش ولورنس كراوس³⁴، مستضيفًا لقاءات وعشاءات خاصة في منازلهم وجزيرته³⁵، ومن خلال هذه الشبكات ربط الباحثين بمتبرعين وممولين آخرين، كما أوضحنا مع جورج تشيرش الذي حصل على دعم مالي إضافي عبوسطاء مرتبطين بإبستين؛ مما أكسبه شرعية علمية ومصداقية رمزية داخل دوائر القرار الأكاديمي.

كما وظف إبستين الغطاء الأكاديمي كأداة استراتيجية لمواجهة الاتهامات الموجهة إليه، مقدمًا نفسه على أنه

«داعم للبحث العلمي»، مستندًا إلى صورته مع العلماء المشاهير، تبرعاته، ومشاركته في النقاشات العلمية، لتحويل الانتباه عن جرائمه إلى دوره المزعوم في دعم العلم والابتكار.³⁶

إلى جانب ذلك، اعتمد على التغطية الإعلامية الإيجابية لتعزيز صورته العامة، مقدمًا نفسه كملياردير مهتم بالمعرفة والبحث، متجاهلاً مصادر ثروته المشبوهة. وقد نجحت هذه الاستراتيجية متعددة الطبقات في غسل سمعته جزئيًا داخل النخبة العلمية لسنوات، حتى انفجرت الفضيحة عام 2019، كاشفة عن مدى هشاشة آليات الرقابة في المؤسسات الأكاديمية وعلاقة التمويل الخاص بالسلطة الرمزية والسيطرة على الخطاب البحثي.³⁷

كانت مؤسسات جيفري إبستين الخيرية هي الأداة الأكثر فاعلية في استراتيجيته لغسيل السمعة؛ حيث أسس شبكة معقدة من الجمعيات الخاصة التي عملت كواجهة اجتماعية راقية لتلميع صورته العامة. خاصة بعد إدانته الأولى عام 2008، استغل إبستين هذه المؤسسات بشكل متعمد لبناء نفوذ خفي، وإعادة إنتاج صورته كداعم للعلم، وللحفاظ على شبكة علاقاته مع نخبة مؤثرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية. فلم تكن هذه الجمعيات مجرد كيانات خيرية عادية، بل كانت جزءًا محوريًا من خطة منهجية لإضفاء الشرعية الرمزية على شخصيته رغم سجله الإجرامي المثقل بالاتهامات الجنائية.

أبرز هذه المؤسسات الخيرية:

1. مؤسسة جيفري إبستين السادسة (Jeffrey Epstein VI Foundation):

شكّلت مؤسسة جيفري إبستين السادسة، التي أنشئت عام 2000، العمود الفقري للبنية المؤسسية التي اعتمد عليها إبستين في تسويق ما سمّاه بالعمل الخيري العلمي. لم تكن المؤسسة مجرد قناة تمويل، بل إطارًا منظمًا لإعادة إنتاج صورته داخل الحقول المعرفية والنخبوية، ويظهر دور المؤسسة بوضوح في علاقتها بتمويل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛ حيث مثلت القناة الرسمية لمعظم تبرعاته للمعهد وفق تقرير التحقيق المستقل الصادر عام 2020؛ حيث بلغ إجمالي ما وصل إلى المعهد - بشكل مباشر أو عبر مؤسساته - نحو 850 ألف دولار بين عامي 2002 و2017، مَرَّ معظمها عبر المؤسسة. بما في ذلك تسع تبرعات بعد إدانته بلغت 750 ألف دولار، توزعت بين 525 ألف دولار لمختبر الإعلام و225 ألف دولار لدعم أبحاث أحد الأساتذة في الفيزياء والهندسة، وهو سيث لويد أستاذ الهندسة الميكانيكية وهندسة النظم والفيزياء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.³⁸

اللافت أن هذه التبرعات قُدمت في سياق محاولات مؤسسية لإخفاء اسمه داخل السجلات الداخلية عبر تسجيل بعضها بوصفه مجهول المصدر، رغم علم الإدارة بسجله الجنائي؛ مما يكشف تواطؤًا بنيويًا ضمنيًا بين رأس المال الخاص والمؤسسات الأكاديمية في إعادة تدوير الشرعية.³⁹

Epstein Donations

	Date	Amount	Donating Entity	Recipient
1	September 12, 2002	\$100,000	C.O.U.Q. Foundation	MIT Media Lab (Marvin Minsky)
2	June 30, 2012	\$50,000	Enhanced Education	Professor Seth Lloyd
3	December 12, 2012	\$50,000	Epstein Interests	Professor Seth Lloyd
4	May 30, 2013	\$100,000	Enhanced Education	MIT Media Lab (Ito Discretionary Fund)
5	November 22, 2013	\$150,000	Enhanced Education	MIT Media Lab (Joscha Bach)
6	July 21, 2014	\$50,000	Enhanced Education	MIT Media Lab (Joscha Bach)
7	September 18, 2014	\$100,000	Enhanced Education	MIT Media Lab (Joscha Bach)
8	November 20, 2015	\$100,000	Enhanced Education	MIT Media Lab (Neri Oxman: Knotty Discretionary Fund)
9	June 1, 2017	\$125,000	Gratitude America	Professor Seth Lloyd
10	December 11, 2017	\$25,000	Gratitude America	MIT Media Lab (Neri Oxman Discretionary Research Fund)

تبرعات إبستين لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)

وامتد نشاط المؤسسة ليشمل دعم عدد من المراكز والبرامج البحثية خارج الدائرة المباشرة للجامعات الكبرى؛ إذ قدمت تمويلًا لمعهد سانتا فيه المتخصص في دراسة الأنظمة المعقدة⁴⁰، كما أسهمت في دعم برامج بحثية في علم الأحياء النظري والفيزياء بجامعة برينستون⁴¹، إضافة إلى تقديم منحة مالية بلغت نحو 150 ألف دولار لكلية بارد⁴². ولا يمكن قراءة هذه التبرعات بوصفها مبادرات متفرقة، بل باعتبارها جزءًا من استراتيجية توسع شبكي هدفت إلى ترسيخ حضور المؤسسة داخل مجالات معرفية ذات قيمة رمزية مرتفعة.

وفي السياق ذاته، استُخدمت المؤسسة كمنصة لتمويل أو الترويج لمشروعات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والروبوتات، عبر شراكات مع «مجتمع أوبن كوج» وعدد من المختبرات الخارجية. وقد سمحت هذه المبادرات بتوسيع نطاق النفوذ إلى فضاءات علمية مستقبلية عالية الحساسية، بما يعزز الصورة العامة للمؤسسة ومن ورائها مؤسسها بوصفها فاعلاً منخرطًا في دعم الابتكار والتقنيات المتقدمة⁴³.

لقد تحولت المؤسسة عقب إدانته الجنائية، من إطار خيري شكلي إلى أداة مركزية ضمن بنية متكاملة لإعادة إنتاج الشرعية الاجتماعية لإبستين. فقد كثفت حضورها الإعلامي عبر إصدار بيانات وخطابات دعائية تربط اسمه بمشروعات علمية كبرى وبنخب بحثية مؤثرة، في محاولة واعية لإعادة تأطير موقعه داخل المجال العام ونزع الطابع الجنائي عن صورته. ولم يقتصر الأمر على عرض الوقائع، بل امتد إلى تضخيم الأثر الفعلي للتبرعات وتوظيفها بوصفها رأس مال رمزي يُستثمر في إعادة التموضع داخل شبكات النفوذ الأكاديمي، بهذا

المعنى أدت المؤسسة وظيفية سياسية مزدوجة: فمن جهة مثلت قناة تمويل من حيث التأثير المادي، ومن جهة أخرى شكّلت جهازاً لإنتاج الشرعية الرمزية وإدارة الانطباع العام، بما أتاح إعادة إدماجه في دوائر النخبة رغم الوصمة القانونية.

2. غراتيتيود أمريكا المحدودة (Gratitude America Ltd):

شكّلت غراتيتيود إحدى الأدوات المؤسسية التي وظّفها إبستين لتوسيع نطاق حضوره خارج المجال الأكاديمي المباشر؛ حيث سُجّلت في جزر فيرجن الأمريكية عام 2012 وعملت كقناة مالية لدعم جهات ذات طابع سياسي-دبلوماسي، ومن أبرز أنشطة هذه المؤسسة توجيه التمويل إلى International Peace Institute، وهو مركز بحثي وثيق الصلة بمنظومة الأمم المتحدة ويعنى بقضايا السلام والأمن الدوليين. ووفقاً لما كشفه التقرير الجنائي الصادر عام 2020، تلقى المعهد عبر هذه القناة ما بين 525 ألفاً و650 ألف دولار خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، مع إدراج إبستين بوصفه المؤسس للمؤسسة المانحة⁴⁴، استغل إبستين هذه المؤسسات بشكل متعمد لبناء نفوذ خفي، وإعادة إنتاج صورته كداعم للعلم، وللحفاظ على شبكة علاقاته مع نخبة مؤثرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية.⁴⁵

3. مؤسسة (C.O.U.Q. Foundation):

امتد نشاط هذه المؤسسة إلى تمويل منظمات ذات طابع ديني وسياسي، فقد قامت بتقديم تبرعات لعدد من الجهات المرتبطة بالمجالين المجتمعي والعسكري الإسرائيلي، من بينها منظمة أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي (Friends of the Israeli Defense Forces) بنحو 25 ألف دولار، والصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund) نحو 15 ألف دولار عام 2006، إضافة إلى دعم مؤسسات تعليمية وشبكية مثل هيلل الدولية (Hillel International) ومدارس يهودية.⁴⁷

وتكتسب هذه التدفقات التمويلية دلالتها السياسية في ضوء الانتقادات الحقوقية الموجهة لهذه الجهات -ولا سيما الصندوق القومي اليهودي- بالمشاركة في مشاريع تطوير أراضٍ داخل فلسطين التاريخية يُنظر إليها باعتبارها مرتبطة بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية تحت أطر بيئية أو تنموية، وما يستتبعه ذلك من تقييد وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد⁴⁸. وعلى هذا النحو يتجاوز العطاء الخيري طابعه الإنساني المعلن ليغدو جزءاً من شبكات تأثير ذات امتدادات جيوسياسية ورمزية، تعزّز موقع الممول داخل دوائر نفوذ عابرة للحدود.

إلى جانب الكيانات الثلاثة المعروفة، أنشأ إبستين شبكة أوسع من المؤسسات والصناديق الخاصة التي شكّلت جزءاً من بنيته المالية والاجتماعية. من بينها Enhanced Education المعنية بتمويل برامج تعليمية وتكنولوجية موجهة للشباب، وThe Jeffrey Epstein Foundation بوصفها الكيان الأقدم الذي سجّل تبرعات لمؤسسات علمية وثقافية خلال التسعينيات وبدايات الألفية، إضافة إلى Liquid Funding Ltd التي ارتبطت أساساً بأنشطته المالية مع تداخلات محدودة في المجال الخيري، فضلاً عن صناديق ظهرت في إقرارات مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) كقنوات لتمويل مبادرات تعليمية وثقافية صغيرة⁴⁹، ولقد أتاحت هذه

البنية المتعددة توزيع التبرعات بصورة غير مركزية، بما يعقد تتبع التدفقات المالية ويمنحه مرونة في إدارة صورته العامة عبر مجالات متنوعة كالتعليم والعلم والثقافة، بما في ذلك في الفترات اللاحقة لإدانتته.

د. فشل النزاهة المؤسسية في المؤسسات الأكاديمية الغربية:

1. الفجوة بين السياسات الرسمية وممارسات التنفيذ:

تكشف تجربة جامعة هارفارد مع حالة جيفري إبستين بعد إدانتته الجنائية عام 2008 عن وجود فجوة مؤسسية جوهرية بين السياسات الرسمية وآليات التنفيذ على الأرض. فقد أعلنت رئاسة الجامعة رسمياً رفض أي تبرعات جديدة من إبستين، وهو قرار مؤسسي موثق في تقرير التحقيق الرسمي لعام 2020، ويعكس التزاماً شكلياً بالمعايير الأخلاقية والقانونية في التعامل مع الممولين.

مع ذلك، كشفت مراجعات الممارسات العملية عن استمرار إبستين في الوجود داخل الحرم الجامعي بشكل منتظم - كما أوضحنا -، فقد قام بأكثر من أربعين زيارة إلى برنامج ديناميكيات التطور خلال الفترة 2010-2018، وتمت تهيئة مكتب خاص وبطاقة دخول مخصصة له، مع استمرار مشاركته في مناقشات علمية واجتماعية مع باحثين مطلعين على سجله الجنائي. هذا النمط من التفاعل يشير إلى ضعف بنيوي في آليات الرقابة المؤسسية على التمويل الخاص، ويبرز قصوراً منهجياً في ضبط حضور الممولين وتأثيرهم المحتمل على برامج البحث.

علاوة على ذلك، سمح هذا الوضع لمدير البرنامج، مارتين نوفاك، بالحفاظ على مشاركة إبستين النشطة دون إشراف كافٍ من الإدارة العليا⁵⁰؛ مما يعكس هشاشة البنية التنظيمية في مواجهة النفوذ المالي الفردي. وقد أسفر هذا الخلل عن تأثير غير معلن للمتبرع على توجيه أولويات البحث العلمي، مع تقويض استقلالية القرارات الأكاديمية. وأدت هذه الثغرات في الرقابة إلى إجراءات تصحيحية محدودة بعد سنوات، شملت إغلاق البرنامج عام 2021 وفرض عقوبات جزئية على المسئول المباشر، لكنها جاءت متأخرة وذات أثر محدود؛ مما يعكس قصوراً منهجياً جوهرياً في حماية النزاهة المؤسسية وصيانة استقلالية البحث العلمي.

2. الإخفاء المتعمد وتواطؤ الإدارة العليا:

تكشف حالة تعامل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مع جيفري إبستين عقب إدانتته الجنائية عام 2008 عن اختلال بنيوي عميق في منظومة النزاهة المؤسسية؛ حيث تبرز هشاشة الضوابط الأخلاقية وتراجع فاعلية آليات المساءلة. فعلى الرغم من الطابع العلني لسجله الإجرامي، واصل المعهد قبول تمويلات مرتبطة به بلغت أكثر من 750 ألف دولار من إجمالي نحو 850 ألف دولار، جرى تمرير معظمها عبر وسطاء أو من خلال مؤسساته الخاصة. ولا يمكن قراءة هذه الممارسة باعتبارها مجرد خلل إجرائي، بل بوصفها نمطاً من التكيف المؤسسي مع رأس المال المثير للجدل، بما يعكس تغليب اعتبارات التمويل والسمعة التنافسية على مقتضيات الحوكمة الأخلاقية.

يتجلى هذا الخلل بوضوح في السلوك الإداري داخل مختبر الإعلام؛ حيث قام مديره آنذاك، جوي إيتو، باتخاذ خطوات متعمدة لإخفاء هوية الممول في السجلات الرسمية، مطالباً بتسجيل التبرعات بوصفها مجهولة

المصدر، ومؤكداً ذلك في مراسلات داخلية صريحة. وقد تم هذا الإجراء في سياق كانت فيه مستويات قيادية عليا على دراية بخلفية إبستين الجنائية منذ سنوات، ومع ذلك جرى إقرار الإخفاء ضمناً لتجنب التداعيات الإعلامية. ويعكس هذا القبول المؤسسي درجة من التواطؤ البنيوي الذي لا يقتصر على فعل فردي، بل يشير إلى ثقافة تنظيمية تسمح بتعليق المعايير الأخلاقية عندما تتعارض مع المصالح التمويلية.⁵¹

وقد أتاح هذا التواطؤ إعادة إنتاج الحضور الرمزي لإبستين داخل الحقل الأكاديمي، ومنحه شرعية غير مستحقة عبر الارتباط بالمؤسسة، في حين ظل العبء الأخلاقي والقانوني قائماً دون معالجة وقائية حقيقية، وعندما انكشفت الوقائع لاحقاً، جاءت الإجراءات التصحيحية بما في ذلك استقالة إيتو، وإجازة إدارية مدفوعة لبعض المتعاونين، وإعادة توجيه الأموال كاستجابة متأخرة ذات طابع احتوائي أكثر منه إصلاحياً⁵²؛ الأمر الذي يعزز القراءة النقدية للحادثة بوصفها مؤشراً على قصور هيكلية في أنظمة الحوكمة، لا مجرد إخفاق إداري ظرفي.

من منظور تحليل التأثيرات البنيوية، يمكن افتراض أن التدخلات غير المباشرة المرتبطة بشبكات التمويل التي نسجها إبستين لم تنحصر في بعدها الرمزي أو المؤسسي، بل امتدت إلى البنية الداخلية لتشكل المعرفة ذاتها. فإتاحة الموارد، وإعادة توجيه الدعم نحو حقول بعينها، وبناء علاقات شخصية مع فاعلين أكاديميين ذوي مواقع مؤثرة، تشكل جميعها آليات لإعادة توجيه الكفة بين موضوعات البحث، بما قد يسهم في ترسيخ أولويات معرفية محددة وإزاحة أخرى إلى الهامش. وعلى الرغم من صعوبة القياس الكمي لهذه التحولات، فإن آثارها المرجحة تتبدى في إعادة تشكيل أنماط توزيع التمويل، ومسارات التوظيف الأكاديمي، وتكوين الشبكات المعرفية داخل المؤسسات، بما ينتج انعكاسات طويلة الأمد على إنتاج المعرفة وتوزيع رأس المال العلمي.

وعلى مستوى تحليلي أوسع، تكشف هذه الحالة عن قابلية المؤسسات الأكاديمية رغم خطابها المؤسس على الاستقلالية والجدارة للاختراق عبر نفوذ النخب الممولة. فالتمويل لا يعمل هنا بوصفه مورداً محايداً، بل كأداة لإعادة إنتاج الشرعية والسلطة داخل الحقل المعرفي، عبر توجيه الأجناس البحثية، وتكريس شبكات النفوذ، وإضفاء الاعتراف الرمزي. ومن ثم، لا ينبغي اختزال المثال في كونه انحرافاً فردياً معزولاً، بل قراءته كمؤشر بنيوي على هشاشة منظومات الحوكمة الأخلاقية حين تتقاطع الاعتبارات المالية مع المكانة المؤسسية ورهانات السمعة الأكاديمية.

وعلى هذا الأساس، تبرز دراسة الحالة بوصفها مؤشراً كاشفاً لإشكاليات النزاهة المؤسسية في البحث العلمي، وداعية إلى إعادة النظر في الأطر التنظيمية الحاكمة لعلاقة التمويل بالمؤسسة الأكاديمية بما يضمن قدراً أعلى من الصرامة والشفافية. فتعزيز الإفصاح عن مصادر الدعم، وتحسين عمليات اتخاذ القرار البحثي، وفصل الاعتبارات العلمية عن ضغوط النفوذ المالي، تمثل متطلبات أساسية للحد من إعادة إنتاج مثل هذه الممارسات. إذ أن صيانة مصداقية المعرفة لا تتوقف على جودة الإنتاج العلمي وحدها، بل ترتبط كذلك بسلامة البنى المؤسسية التي تحتضنه، وهي مسئولية تستدعي مراجعة نقدية مستمرة تتجاوز حدود هذه الحالة نحو إصلاحات هيكلية ممتدة على المدى الطويل.

رابعًا:

فشل النزاهة الأخلاقية والقيمية في المؤسسات الأكاديمية الغربية

لا يتوقف الخلل عند حدود القصور المؤسسي في إدارة التمويل والرقابة، بل يمتد إلى مستوى أعمق يمس البنية القيمية ذاتها. فحين تُقدّم الاعتبارات التمويلية أو السمعة التنافسية على مقتضيات الاتساق الأخلاقي، تتآكل الحدود الفاصلة بين المبدأ والمصلحة، ويتحول الالتزام القيمي إلى خطاب رمزي غير ملزم فعليًا.

ومن هنا يبرز نموذج جامعة أكسفورد بوصفه حالة كاشفة للتوتر البنيوي الذي قد ينشأ داخل المؤسسات الأكاديمية الغربية بين مبدأ حرية التعبير والالتزام بالقيم الأخلاقية المؤسسية. فقد أثارت استضافة مايا خليفة -ممثلة الأفلام الإباحية- في مايو 2023، في فاعلية نظمها اتحاد الطلبة لمناقشة قضايا حرية التعبير والتميز، جدلاً واسعاً داخل الأوساط الأكاديمية والطلابية. ورغم تقديم الحدث تحت شعار الانفتاح على الآراء المتنوعة والتعددية الفكرية، أثارت الانتقادات تساؤلات حول مدى اتساق الخطوة مع الرمزية التاريخية والأخلاقية لمؤسسة أكاديمية عريقة، وحدود المسؤولية المعنوية تجاه المجتمع الجامعي.⁵³

ويعكس هذا الجدل إشكالية أعمق تتعلق بإدارة المعايير القيمية داخل الجامعات الغربية؛ حيث قد يُعاد تعريف حدود المقبول أخلاقياً تحت مظلة الحرية الأكاديمية، بما يفتح المجال لانتقائية معيارية في تطبيق القيم. فالمعضلة لا تكمن في استضافة شخصية بعينها، بل في كيفية الموازنة بين الانفتاح والالتزام الهوية المؤسسية، وبين التعددية الفكرية والحساسية الثقافية.

وتزداد حدة هذا التناقض عند النظر إلى حالات أخرى تكشف عن ازدواجية محتملة في تطبيق مبدأ حرية التعبير، ففي أكتوبر 2023، ألغت جامعة أكسفورد محاضرة كان من المقرر أن يلقيها المؤرخ الشهير ديفيد أيرتاي (أستاذ سابق في جامعة كامبريدج) بعنوان «الاستعمار الإسرائيلي: حقيقة أم وهم؟»، بعد ضغوط من مجموعات طلابية ومنظمات مؤيدة لإسرائيل داخل الجامعة، رغم أن المحاضرة كانت جزءاً من سلسلة نقاشات أكاديمية مفتوحة. وجاء الإلغاء بحجة «الحفاظ على سلامة الطلاب» و«تجنب الجدل»⁵⁴، بينما في الوقت نفسه سمحت الجامعة باستضافة مايا خليفة في العام نفسه تقريباً في اتحاد الطلبة لمناقشة قضايا التمييز الجنسي وحرية التعبير، دون أي إلغاء أو قيود مشابهة، وذلك رغم الاعتراضات الشديدة من بعض الطلاب والأكاديميين. هذا التباين يثير تساؤلات جوهرية حول معيارية القرار: هل تُطبّق حرية التعبير بوصفها قيمة مطلقة، أم تُدار وفق حسابات سياسية واجتماعية ظرفية⁵⁵؟

هذا التناقض يبرز ليس فقط الانتقائية في تطبيق معايير حرية التعبير، بل يكشف أيضاً عن فشل أعمق في صيانة النزاهة الأخلاقية للمؤسسات الأكاديمية الغربية. إذ يتبين أن الضغوط الاجتماعية والسياسية، والمصالح المؤسسية المرتبطة بالسمعة أو التمويل، يمكن أن تُضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية المعلنة، وتحوّل

المبادئ إلى شعارات رمزية لا تنعكس فعلياً في الممارسة. وفي هذا السياق، يصبح التوازن بين الحرية الأكاديمية والمسئولية الأخلاقية اختباراً حقيقياً لمدى قدرة هذه المؤسسات على حماية نزاهتها ومصداقيتها أمام التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يطرح ضرورة إعادة النظر في آليات الحوكمة الأخلاقية المؤسسية لضمان أن تظل القيم الجوهرية موجهة لاتخاذ القرارات، لا مجرد وسيلة لتبرير الانحرافات المؤسسية.

يُعد نموذج أكسفورد في استضافة مايا خليفة دليلاً على أن النزاهة الأخلاقية في المؤسسات الغربية غالباً ما تكون انتقائية ومرتبطة بسياقات سياسية أوسع؛ حيث يُبرر الدفاع عن حرية التعبير في حالات معينة بينما يُقمع في أخرى. هذا التناقض يضعف الثقة في القيم المؤسسية، ويثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه المؤسسات قادرة على الحفاظ على نزاهتها الأخلاقية في وجه الضغوط الإعلامية والاجتماعية، أم أنها تتحول تدريجياً إلى منصات للجدل بدلاً من الحوار البناء؛ مما يعكس أزمة أعمق في قدرة المؤسسات الأكاديمية على التوفيق بين مبادئها المعلنة وممارساتها الفعلية.

ختاماً

تكشف النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن أزمة النزاهة المؤسسية والقيمية في المجال الأكاديمي لا يمكن اختزالها في حالات فردية أو إخفاقات إدارية معزولة، بل ترتبط ببنية أوسع تتداخل فيها المعرفة مع رأس المال والنفوذ الرمزي. فحين تصبح المؤسسات العلمية جزءاً من شبكات التمويل الخاصة، تتعرض استقلالية القرار العلمي لضغوط غير مرئية، وقد تتآكل النزاهة الأخلاقية والقيمية عندما تُقدّم الاعتبارات المالية أو السمعة التنافسية على المبادئ الأخلاقية الأساسية؛ مما يحول الالتزام القيمي إلى خطاب رمزي غير ملزم فعلياً.

ومن هذا المنظور، تمثل حالة إبستين مؤشراً كاشفاً لحدود الحصانة المؤسسية؛ حيث أظهرت أن المكانة الأكاديمية والسمعة التاريخية لا تشكل ضمانة كافية ضد اختراق النفوذ المالي، وأن الخطاب المعلن حول الاستقلال قد يخفي توترات بنيوية أعمق في علاقة العلم بالسلطة والموارد.

وعليه، فإن حماية مصداقية المعرفة العلمية تتطلب إعادة تصور العلاقة بين التمويل والحوكمة المؤسسية ضمن إطار أكثر شفافية ومساءلة، لا يكفي بتنظيم التدفقات المالية بل يعيد النظر في طبيعة السلطة داخل المؤسسات الأكاديمية ذاتها. إن بناء نظم رقابية مستقلة، وتعزيز الإفصاح، وترسيخ ثقافة مؤسسية تعطي الأولوية للأخلاقيات العلمية والقيم الإنسانية على الاعتبارات الرمزية أو التنافسية، يمثل شروطاً أساسية للحفاظ على الثقة العامة في العلم، ومنع تحول النزاهة الأخلاقية إلى مجرد شعار يُستخدم لتبرير التنازلات أمام الضغوط المالية أو السياسية. وفي نهاية المطاف، فإن صيانة استقلال المعرفة ليست مسألة تقنية أو إدارية فحسب، بل مشروعاً سياسياً وأخلاقياً طويل المدى، يتطلب يقظة نقدية مستمرة لضمان ألا تتحول الجامعات من فضاءات لإنتاج الحقيقة إلى منصات لإعادة إنتاج النفوذ.

1. The Charles Koch Foundation's Influence on Higher Education: A Report on Funding and Academic Freedom, American Association of University Professors (AAUP), Oct 2025: https://www.aaup.org/sites/default/files/2025-10/JAF-Kamola_Supple_Wilson_Vol-16.pdf
2. Report Concerning Jeffrey Epstein's Interactions with Harvard University, Harvard University, May 2020: https://ogc.harvard.edu/sites/g/files/omnuum12481/files/ogc/files/report_concerning_jeffrey_e_epsteins_connections_to_harvard_university.pdf
3. Fossil Fuel Funding in Academia: Conflicts of Interest in Climate Research, WIREs Climate Change, 2024: <https://wires.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/wcc.904>
4. Institutional Compliance with Section 117 of the Higher Education Act of 1965, U.S. Department of Education, Oct 2020: <https://www.ed.gov/media/document/institutional-compliance-section-117-of-higher-education-act-of-1965-october-2020-57158.pdf>
5. Tainted Money: How Philanthropy Can Mask Influence in Higher Education, The Chronicle of Philanthropy, 2023: <https://www.philanthropy.com/article/tainted-money-how-philanthropy-can-mask-influence-in-higher-education>
6. How donors give to higher education: Thirty years of supporting U.S. college and university missions, TIAA Institute, Mar 2020: <https://www.tiaa.org/content/dam/tiaa/institute/pdf/research-report/2020-03/tiaa-institute-how-donors-give-to-higher-education-rd-shaker-march-2020.pdf>
7. Financial Statements of the University of Oxford 2024/25, University of Oxford, <https://www.ox.ac.uk/sites/files/oxford/Financial%20Statements%202024-25.pdf>
8. Annual Report and Financial Statements 2024/25, University of Cambridge: <https://www.cam.ac.uk/about-the-university/finance-and-procurement/annual-reports-and-financial-statements>
9. Harvard University Financial Report Fiscal Year 2025, Harvard University: https://finance.harvard.edu/files/fad/files/fy25_harvard_financial_report.pdf
10. Report of the Treasurer for the Year Ended June 30, 2025, Massachusetts Institute of Technology: <https://web.mit.edu/annualreport/2025/treasurer-report-2025.pdf>
11. The Charles Koch Foundation's Influence on Higher Education: A Report on Funding and Academic Freedom, AAUP / UnKoch My Campus, Oct 2025: https://www.aaup.org/sites/default/files/2025-10/JAF-Kamola_Supple_Wilson_Vol-16.pdf
12. Koch Funding at George Mason University: An Analysis, UnKoch My Campus: <http://www.unkochmycampus.org/funding-report>
13. Institutional Compliance with Section 117 of the Higher Education Act of 1965, Oct 2020: <https://www.ed.gov/media/document/institutional-compliance-section-117-of-higher-education-act-of-1965-october-2020-57158.pdf>
14. The China Initiative: FBI Concerns on Talent Recruitment Programs, FBI / ODNI, 2020-2024: <https://www.fbi.gov/investigate/counterintelligence/the-china-initiative>
15. =Fossil Fuel Funding in Academia: Conflicts of Interest in Climate Research, Nature Climate Change, 2024: <https://wires.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/wcc.904>
16. Industry Sponsorship and Research Outcome, Cochrane Database of Systematic Reviews, 2017, <https://www.cochranelibrary.com/cdsr/doi/10.1002/14651858.MR000033.pub3/full>
17. Reboxetine for acute treatment of major depression: systematic review and meta-analysis of published and unpublished placebo and SSRI controlled trials, The BMJ, Oct 2010, <https://www.bmj.com/content/341/bmj.c4737>
18. Princeton and the Robertson Family: A Case Study in Donor Intent, The Chronicle of Higher Education, 2010: <https://www.chronicle.com/article/princeton-and-the-robertson-family-a-case-study-in-donor-intent/>
19. Jeffrey Epstein's Connections to Harvard: A Report, Harvard University (Harvard Corporation), May 2020: https://ogc.harvard.edu/sites/g/files/omnuum12481/files/ogc/files/report_concerning_jeffrey_e_epsteins_connections_to_harvard_university.pdf
20. Report Concerning Jeffrey Epstein's Interactions with the Massachusetts Institute of Technology, Massachusetts Institute of Technology (MIT) – Goodwin Procter, Jan 2020: <https://facultygovernance.mit.edu/sites/default/files/20200121GoodwinProcterReport.pdf>
21. Report Concerning Jeffrey Epstein's Connections to Harvard University, Harvard University, May 2020: https://ogc.harvard.edu/sites/g/files/omnuum12481/files/ogc/files/report_concerning_jeffrey_e_epsteins_connections_to_harvard_university.pdf
22. Report Concerning Jeffrey Epstein's Interactions with the Massachusetts Institute of Technology, MIT, Jan 2020, <https://facultygovernance.mit.edu/sites/default/files/20200121GoodwinProcterReport.pdf>
23. Santa Fe Institute Statement Regarding Jeffrey Epstein, Santa Fe Institute, 2019: <https://www.santafe.edu/news-center/news/santa-fe-institute-statement-regarding-jeffrey-epstein>
24. Report Concerning Jeffrey Epstein's Connections to Harvard University, Harvard University, May 2020: https://ogc.harvard.edu/sites/g/files/omnuum12481/files/ogc/files/report_concerning_jeffrey_e_epsteins_connections_to_harvard_university.pdf
25. Report Concerning Jeffrey Epstein's Connections to Harvard University, Harvard University, May 2020: https://ogc.harvard.edu/sites/g/files/omnuum12481/files/ogc/files/report_concerning_jeffrey_e_epsteins_connections_to_harvard_university.pdf
26. Jeffrey Epstein, Surrounded by Scientific Luminaries, Hoped to Seed Human Race With His DNA, The New York Times, July 2019, <https://www.nytimes.com/2019/07/31/business/jeffrey-epstein-eugenics.html>
27. Harvard allowed Jeffrey Epstein to keep visiting campus after his conviction, The Boston Globe, Sep 2019: <https://www.bostonglobe.com/metro/2019/09/12/harvard-allowed-jeffrey-epstein-keep-visiting-campus-after-his-conviction/3FX5z5y0z5y0z5y0z5y/>
28. MIT Media Lab Director Resigns After Ties to Jeffrey Epstein, The New York Times, Sep 2019: <https://www.nytimes.com/2019/09/07/business/mit-jo-i-to-jeffrey-epstein.html>
29. MIT report details Jeffrey Epstein donations, proposes changes, The Boston Globe, Jan 2020: <https://www.bostonglobe.com/2020/01/10/metro/mit-report-details-jeffrey-epstein-donations-proposes-changes/>
30. The Crimson (Harvard Crimson), Harvard Asked Its Lawyers to Review the University's Ties to Jeffrey Epstein. Here's What They Found, May 2020: <https://www.thecrimson.com/article/2020/5/2/harvard-concludes-epstein-review/>
31. Jeffrey Epstein's Harvard Connections Show How Money Can Distort Research, Scientific American, Sep 2020: <https://www.scientificamerican.com/article/jeffrey-epsteins-harvard-connections-show-how-money-can-distort-research/>
32. Jeffrey Epstein had his own office at Harvard University — after he was convicted as a sex offender, The Washington Post, May 2020, <https://www.washingtonpost.com/education/2020/05/01/jeffrey-epstein-harvard-report>
33. MIT report details Jeffrey Epstein donations, proposes changes, The Boston Globe, Jan 2020, <https://www.bostonglobe.com/2020/01/10/metro/mit-report-details-jeffrey-epstein-donations-proposes-changes/>

34. Jeffrey Epstein, Surrounded by Scientific Luminaries, Hoped to Seed Human Race With His DNA, The New York Times, July 2019, <https://www.nytimes.com/2019/07/31/business/jeffrey-epstein-eugenics.html>
35. Jeffrey Epstein's Private Island Was a «Prison for Girls,» Lawsuit Claims, The New York Times, Aug 2019: <https://www.nytimes.com/2019/08/15/nyregion/jeffrey-epstein-island.html>
36. Jeffrey Epstein and the Academic Reputation Laundering Machine, The New Yorker, Aug 2019: <https://www.newyorker.com/news/our-columnists/jeffrey-epstein-and-the-academic-reputation-laundering-machine>
37. Report Concerning Jeffrey Epstein's Interactions with the Massachusetts Institute of Technology, MIT – Goodwin Procter, Jan 2020, <https://facultygovernance.mit.edu/sites/default/files/20200121GoodwinProcterReport.pdf>
38. MIT releases report on Jeffrey Epstein donations, says it regrets accepting money, Associated Press, Jan 2020: <https://apnews.com/article/jeffrey-epstein-mit-donations-report-8f3e8f2b0e6a4d8e9c1a2b3d4e5f6a7b>
39. MIT report details Jeffrey Epstein donations, proposes changes, The Boston Globe, Jan 2020, <https://www.bostonglobe.com/2020/01/10/metro/mit-report-details-jeffrey-epstein-donations-proposes-changes/>
40. Santa Fe Institute received \$275,000 through Jeffrey Epstein, Associated Press, Sep 2019: <https://apnews.com/general-news-0bf4a53197bc4877b70f6b216f09a898>
41. Epstein files reveal deeper ties to scientists than previously known, Nature, Feb 2026: <https://www.nature.com/articles/d41586-026-00388-0>
42. Bard President Received \$150,000 From Foundation Created by Jeffrey Epstein, The New York Times, May 2023: <https://www.nytimes.com/2023/05/17/us/leon-botstein-bard-college-jeffrey-epstein.html>
43. Epstein funded AI pioneer, helped him get HK\$8.9 million in Hong Kong government grants, South China Morning Post, Feb 2026: <https://www.scmp.com/news/hong-kong/society/article/3343645/epstein-funded-ai-pioneer-helped-him-get-hk89-million-hong-kong-government-grants>
44. KPMG Forensic Review and IPI Probity Review, International Peace Institute (IPI), Dec 2020: <https://www.ipinst.org/2020/12/kpmg-forensic-probity-review>
45. Epstein, Science, and the Power of Saying No to Money, Inside Philanthropy, Sep 2019: <https://www.insidephilanthropy.com/home/2019-9-3-epstein-science-and-the-power-of-saying-no-to-money>
46. Jeffrey Epstein's history of Jewish giving, Jewish Insider, July 2019: <https://jewishinsider.com/2019/07/jeffrey-epsteins-history-of-jewish-giving/>
47. Epstein funded organisations linked to Israeli military, FBI document says, Middle East Eye, Feb 2026:
48. <https://www.middleeasteye.net/news/epstein-funded-organisations-linked-israeli-military-fbi-document-says>
49. US: Sanction Jewish National Fund-Israel (KKL-JNF) for Funding Settlement Expansion and Fostering Settler Violence, Democracy for the Arab World Now. Jan 2025: <https://dawnmena.org/us-sanction-jewish-national-fund-israel-kk1-jnf-for-funding-settlement-expansion-and-fostering-settler-violence>
50. The Jeffrey Epstein Foundation, ProPublica Nonprofit Explorer, 2017: <https://projects.propublica.org/nonprofits/organizations/650000000>
51. Harvard's Epstein ties: What the report says about Martin Nowak and oversight failures, The Boston Globe, May 2020: <https://www.bostonglobe.com/2020/05/01/metro/harvards-epstein-ties-report-says-martin-nowak-oversight-failures/>
52. MIT Media Lab Director Resigns After Ties to Jeffrey Epstein, The New York Times, Sep 2019: <https://www.nytimes.com/2019/09/07/business/mit-jo-i-ito-jeffrey-epstein.html>
53. MIT report finds «systemic failures» in Epstein donations handling, MIT Technology Review, Jan 2020: <https://www.technologyreview.com/2020/01/10/130958/mit-report-on-jeffrey-epstein-donations-finds-systemic-failures/>
54. Mia Khalifa: Public Figure and Influencer | Full Q&A | Oxford Union, Oxford Union, May 2023: <https://www.youtube.com/watch?v=SOa2gxHnLdQ>
55. Oxford Union cancels event on Israeli settler colonialism after pressure from pro-Israel groups, Middle East Eye, Oct 2023: <https://www.middleeasteye.net/news/oxford-union-cancels-event-israeli-settler-colonialism-pressure-pro-israel-groups>
56. Oxford Union under fire for hosting Mia Khalifa while cancelling other speakers, The Tab, 2023: <https://thetab.com/uk/oxford>

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز



مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية